

Distr.: General
27 July 2020
Arabic
Original: Russian



رسالة مؤرخة 27 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

ردا على الرسالة المؤرخة 10 تموز/يوليه 2020 الموجهة من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة بشأن قرار حكومة هولندا رفع دعوى إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد الاتحاد الروسي، الذي جرى تعميمه كوثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2020/676)، وإذ أشيرُ إلى قرار مجلس الأمن 2166 (2014) ورسالتَي المؤرختَين 22 حزيران/يونيه 2019 (S/2019/516) و 14 أيار/مايو 2020 (S/2020/410)، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي.

يرى الاتحاد الروسي أن قرار هولندا بوجه ضربة أخرى خطيرة للعلاقات بين روسيا وذلك البلد. إن أي مزاعم عن "دور" روسيا فيما يتصل بكارثة طائرة بوينغ الماليزية ملققة ولا أساس لها من الصحة. وقد أعلنت روسيا مراراً وتكراراً أن هولندا، منذ البداية، وفي انتهاك لقرار مجلس الأمن 2166 (2014)، رفضت إجراء تحقيق كامل وشامل ومستقل في هذه الكارثة الجوية، وشرعت في السير على طريق إلقاء اللوم من جانب واحد على روسيا في حادث تحطم الطائرة MH17. وكما أظهرت أحداث السنوات الست التي انقضت منذ وقوع هذه المأساة، فإن هولندا قد اتبعت مسار تفكير معادٍ لروسيا، وأخضعت له كلا من التحقيق التقني الذي أجراه مجلس الأمن الهولندي والتحقيق الجنائي الذي أجراه فريق التحقيق المشترك. وتم رفض أي شهادة أو دليل أو تقييم للخبراء يتعارض مع السيناريو المحدد سلفاً لما حدث في تموز/يوليه 2014 في سماء شرق أوكرانيا. وقد تم تجاهل أو رفض المواد القيّمة التي قدمتها السلطات الروسية تحت ذرائع غير مقنعة.

ونعتقد أن الإجراء الذي يجري اتخاذه الآن لا يفيد في إثبات الحقيقة، وإنما يؤدي فقط إلى زيادة تسييس بيئة التحقيقات الجارية في كارثة تحطم الطائرة MH17. وهذا الإجراء يبرهن مرة أخرى على تحيز السلطات الهولندية وحرصها على تعيين "الجنة" من دون حتى انتظار نتيجة إجراءات الدعوى المرفوعة أمام المحاكم الهولندية. ومن الواضح أن تحديد النتيجة سلفاً على هذا النحو يتعارض مع مبدأ افتراض البراءة الذي لا يجوز انتهاكه.

ومن جانبه، يؤكد الاتحاد الروسي من جديد التزامه بقرار مجلس الأمن 2166 (2014)، واستعداده للتعاون وفقاً لذلك القرار. وهذا الإجراء غير الودي من جانب السلطات الهولندية لا يتماشى مع روح المشاورات الثلاثية الجارية بشأن كامل نطاق المسائل المتصلة بطرّف تحطم الطائرة MH17، بما في ذلك مسألة مسؤولية الدولة التي وقعت الكارثة في مجالها الجوي.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. نيبينزيا

